التمكين الاقتصادي للنساء في فلسطين: تأملات من منظور نسوي

HÈLIA
Associació de suport a les dones que pateixen violència de gènere

êcp escola de cultura de pau

التمكين الاقتصادي للنساء في فلسطين: تأملات من منظور نسوي

باميلا أوروتيا أريستيثابال
مارس/آذار ٢٠٢٣
مدرسة ثقافة السلام (ECP) وجمعية هيليا

شكر وتقدير: إلى جميع النساء اللواتي شاركن تجاربهن وتحليلهن بسخاء. إلى كوادر مركز الدراسات النسوية (WSC)وجمعية الدفاع عن الأسرة (FDS)لعملهم الاستثنائي ودفئهم. إلى المترجمة ملأ صديق بركات لتعاونها الذي لا غنى عنه، والذي سمح بالتواصل مع المشارِكات في برامج تدريب مركز الدراسات النسوية وجمعية الدفاع عن الأسرة.

التصميم: لوكاس وينر ماتوسو
الترجمة إلى العربية: نور سلامة

جدول المحتويات

مقدمة
1. التمكين الاقتصادي النسوي
2. الثغرات والمعوقات: الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية وعبء الرعاية
3. تحدي الأعراف الاجتماعية والمراجع الجديدة
4. التمكين الاقتصادي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
5. الحقوق الاقتصادية: مطالب النساء الفلسطينيات
6. التمكين في ظل الاحتلال والفصل العنصري؟
أفكار ختامية

(صورة)

يُسمح بنسخ التقرير كليًا أو جزئيًا وتوزيعه ونقله للجمهور، طالما أنه ليس لأغراض تجارية وطالما تم الاعتراف بالمؤلف الأصلية للعمل. لا يُسمح بإنشاء أعمال مشتقة من التقرير.

تم إنتاج هذا المنشور في إطار مشروع "تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي في مدينة نابلس "الممول من مجلس بلدية برشلونة في إطار دعوة العدالة العالمية لعام ٢٠٢٠. تم تنفيذ الترجمات وجزء من أنشطة التصميم والتحرير من خلال مشروع "الحماية المتكاملة من المنظور الجندري للنساء المعرضات للعنف متعدد الأشكال" ، بتمويل من وكالة التعاون الإنمائي الكاتالونية (ACCD) في إطار دعوة ORD2021 للمشاريع. محتوى هذا المنشور مسؤولية حصرية لمدرسة ثقافة السلام Escola de Cultura de Pauولا يعكس بالضرورة رأي مجلس بلدية برشلونة. هذا التقرير هو الرابع في سلسلة من المنشورات حول النوع الاجتماعي وفلسطين تشمل الاحتلال والنزاع والأبوية: وآثارهم على النساء الفلسطينيات (٢٠١٩) ؛ النساء والسلام والأمن: التطبيق والتحديات والقيود في فلسطين (٢٠١٩) وتحديات النضال النسوي في فلسطين في سياق ما بعد الجائحة (٢٠٢٢) وجميعها متوفرة على موقع تشارك Tasharuk.cat وعلى مواقع جمعية هيلياèliaó H Associaci ومدرسة ثقافة السلامEscola de Cultura de Pau .

بدعم من:

Ajuntament de Barcelona
Agència Catalana de Cooperació al Desenvolupament
Generalitat de Catalunya

ècp escola de cultura de pau
UAB Universitat Autònoma de Barcelona
HÈLIA

التمكين الاقتصادي للنساء في فلسطين:
تأملات من منظور نسوي

مقدمـــــة

تواجه النساء الفلسطينيات عقباتٍ لا حصر لها لعيش حياة خالية من العنف ولنيل حقوقهن، بما في ذلك المجال الاقتصادي. إذ يتقاطع الاحتلال الإسرائيلي المطول وسياساته في نزع الملكية والتمييز والفصل - الموصوف بالفصل العنصري أو الأبارتايد - مع النظام الأبوي السائد في المجتمع الفلسطين ، مما يعزز هياكل التمييز والظلم التي تهدد المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية للمرأة الفلسطينية. في مواجهة هذا الواقع، تحاول العديد من المبادرات تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة كعنصر أساسي لممارسة حرياتها وحقوقها. لكن ما هو التمكين الذي نتحدث عنه؟
في هذا التقرير، يتم التأكيد على أهمية النظر في التمكين الاقتصادي من منظورٍ نسوي. وتُطرح الأسئلة التالية: ما هو عن سبب كون هذا النهج مناسبًا؟ ما هي الأدوات التي يوفرها هذا النهجٍ لتحليل الوضع والتحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية؟ ما هي الأجندات والمبادرات التي يتم الترويج لها في فلسطين من خلال منطق التمكين الاقتصادي النسوي؟

بعد تقديم تحليل موجز لمفهوم التمكين الاقتصادي النسوي، يُقدم التقرير لمحة عامة عن الثغرات والعقبات التي تُميز الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية، مع اهتمام خاص بثقل اقتصاد الرعاية. ثم يتم تقديم تأملات في دور الأعراف الاجتماعية التي تحد من التمكين الاقتصادي للمرأة، ويتم تحليل الروابط بين التمكين الاقتصادي والعنف القائم على النوع الاجتماعي فضلاً عن تحليل بعض المطالب الرئيسية من حيث الحقوق الاقتصادية التي تطالب بها المنظمات النسوية الفلسطينية من خلال العمل الجماعي. ختامًا يشير التقرير إلى تحديات معالجة التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية في سياق الاحتلال والتقاطعات التي نشأت مع مقاومة الاحتلال والسيطرة الأبوية. يجمع التقرير بين التحليل ووصف بعض التجارب التي تخوضها المنظمات النسوية الفلسطينية التي تعزز مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك تجارب وشهادات بعض الشخصيات الرئيسية.

1. التمكين الاقتصادي النسوي

ترتبط نشأة وتطور مفهوم "التمكين" ارتباطًا وثيقًا بعمل المُنظّرات والباحثات النسويات. على الرغم من أنه يمكن تطبيقه على مجموعات مختلفة في أوضاع هشة، فقد تم استخدام المصطلح بشكل خاص في كل ما يتعلق بالنساء وكان له دور خاص في برامج النوع الاجتماعي والتنمية. [1] طرحت شبكة DAWN [2] للنشطاء والباحثين من الجنوب، في الثمانينيات من القرن الماضي، هذا المفهوم في المؤتمر الثالث للمرأة الذي عقد في نيروبي (١٩٨٥) مُسميةً العملية التي تصل النساء من خلالها إلى الموارد المادية والرمزية ويتم بها تعزيز قدراتهن وقيادتهن على مستويات متعددة. من هذا النهج النسوي، تستلزم فكرة التمكين تحولاً جذريًا في الهياكل والعمليات التي تحدد وتعيد إنتاج وضع التبعية للمرأة من منظور النوع الاجتماعي. كذلك، يؤكد المنظور النسوي على أن للتمكين بُعدين فردي وجماعي. [3]

ترتبط نشأة وتطور مفهوم "التمكين" ارتباطًا وثيقًا بعمل المُنظّرات والباحثات النسويات.

وتوصلت التأملات في المفهوم إلى تصور لجوانب مختلفة لتمكين المرأة. أولاً، من منظور شخصي، تم تسليط الضوء على أهمية الوعي الذاتي والثقة بالنفس كجانب رئيسي في عملية التغيير. وهو ما يُسمى بـ "القوة الذاتية" (أو *power within*). ثانيًا، أبرزت التحليلات أهمية الموارد المادية والبشرية والاجتماعية التي تحدد قدرة المرأة على التحكم في جوانب رئيسية من حياتها - ما يُسمى "بالقدرة على" (أو *power to*).أخيرًا، تم التركيز على الحاجة إلى عمل جماعي من قبل النساء لإدراك الطبيعة البنيوية والمؤسسية للتمييز الذي يواجهنه ومعالجته بشكل مشترك - ما يسمى بـ "القوة مع" (أو *power with*). [4]

وبالتالي، فإن التمكين يعني اكتساب السُلطة على المستويين الفردي والجماعي، كما يرتبط أيضًا بالقدرة على اتخاذ القرار. [5] وفقًا للأكاديمية نائلة كبير، "يشير التمكين إلى توسيع قدرات الناس على اتخاذ قرارات استراتيجية في حياتهم في سياق حرموا فيه من هذه القدرة في السابق". [6] من المهم أيضًا الإشارة إلى أن التمكين يُفهم في وقت واحد على أنه هدفٌ يجب تحقيقه وعملية. عملية طويلة الأمد، "من الداخل إلى الخارج" و "من الأسفل إلى الأعلى" وفقًا للتحليلات النسوية. بمعنى آخر، العملية التي تبدأ في المجال الشخصي - من صورة ذاتية إيجابية وثقة الفرد في قدراته - ، والتي تستمر في مجال العلاقات الوثيقة - من خلال مهارات التفاوض والتأثير على العلاقات الأسرية - وهذا يشمل أيضًا بُعد جماعي - يُشرك النساء في بناء المنظمات لتحقيق التغييرات

---

[1] نائلة كبير، التمكين الاقتصادي للنساء و النمو الإدماجي: أسواق العمل وتطور الشركات، كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، لندن ٢٠١٢. ص. ٥ (Naila Kabeer, *Women's econòmic empowerment and inclusive growth: labour markets and enterprise development*, SOAS, 2012, p. 5.)

[2] بدائل التنمية مع النساء من أجل عصر جديد (DAWN: Development Alternatives with Women for a New Era)

[3] كلارا مورغيالداي ، كارلوس بيريز دي أرمينيو ومارلين إيزاجيري، "تمكين"، قاموس العمل الإنساني، جامعة إقليم الباسك. (متوفر أونلاين، تمت المراجعة في ٢٢/١٢/١٩) (Clara Murguialday, Karlos Pérez de Armiño y Marlen Eizagirre, "Empoderamiento", *Diccionario de Acción Humanitaria, HEGOA*, Universidad del País Vasco. (online, consultado el 19/12/22))

[4] المصدر ذاته؛ نائلة كبير (٢٠١٢)، ص. ٦.

[5] صوفي شارلييه وليزيت كوبرغس ، عملية تمكين المرأة. دليل منهجي ، لجنة المرأة والتنمية، بروكسل، يونيو/حزيران ٢٠٠٧ ، ص.١٠. (Sophie Charlier y Lisette Caubergs, *El proceso de empoderamiento de las mujeres. Guía metodològica*, Comisión de Mujeres y Desarrollo, Bruselas, junio de 2007, p. 10.)

[6] نائلة كبير، "الموارد والقدرة على الفعل والإنجازات: تأملات في قياس تمكين المرأة" ، مناقشة تمكين المرأة. النظرية والتطبيق، سيدا للدراسات، ٢٠٠١، ص.١٩. (Naila Kabeer, "Resources, Agency and Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment", *Discussing Women's Empowerment. Theory and Practice*, Sida Studies, 2001, p .19.)

الاجتماعية والسياسية. [7] على المستوى المؤسسي، تم تبني فكرة التمكين وتوحيدها، خاصة ابتداءًا من المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة في بكين (١٩٩٥) ، والذي تضمن في إعلانه الختامي حوالي ثلاثين إشارة إلى هذا المفهوم كما اعترف به كاستراتيجية رئيسية للمضي قُدمًا في التنمية والمساواة القائمة على النوع الاجتماعي والسلم. [8]

منذ البداية، اشتملت فكرة تمكين المرأة على بُعد اقتصادي. وسرعان ما اكتسبت هذه الفكرة شهرةً كبيرة على المستوى المؤسسي وسياسات التنمية الدولية. [9] يشير إعلان ومنهاج عمل بكين إلى أهمية تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة ، بما في ذلك العمالة والمساواة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والفرص والخدمات العامة؛ كما يشدد على أهمية مكافحة الأسباب البنيوية للفقر والتي تؤثر بشكل خاص على النساء. [10] كما تعترف التزامات دولية أخرى بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (والتي تُعرف بـ CEDAW وفقًا لاختصاراتها الإنجليزية) واتفاقيات المساواة بين الجنسين لمنظمة العمل الدولية. [11] يرتبط الالتزام بالتمكين الاقتصادي للمرأة أيضًا بالعديد من أهداف التنمية المستدامة (SDG) لعام ٢٠٣٠ [12] وقد عين الأمين العام للأمم المتحدة فريقًا رفيع المستوى في عام ٢٠١٦ للتفكير في كيفية إزالة العقبات في هذا المجال. كما قامت مؤسسات مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، وكذلك وكالات التعاون والجهات المانحة، بإدراج مفهوم التمكين الاقتصادي في لغتها وسياساتها. عادة ما يُشار إلى التمكين الاقتصادي للمرأة كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل.

لا يوجد تعريف مُجمع عليه عالميًا لما يعنيه التمكين الاقتصادي للمرأة. وتختلف مقترحات المفاهيم في المدى الذي يُعتبر فيه التمكين الاقتصادي غايةً في حد ذاته أو وسيلةً لتحقيق أهداف إنمائية أخرى؛ في ما إذا كانت تتناول التمكين من الناحية الاقتصادية فقط أو ما إذا كانت تشمل المجالات الأخرى ذات الصلة بحياة المرأة؛ وكذلك فيما يتعلق بالدور الذي يُنسب لقوى السوق في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة.[13] بشكل عام، تميل فكرة التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تحقيق المساواة أو تقييد وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية، بما في ذلك العمل المأجور. وقد أدى النهج المتبع في الخطاب السائد للمؤسسات ونوع المؤشرات المصممة لرصدها إلى ممارسة تم فيها تقليص التمكين الاقتصادي إلى قدرة المرأة على

---

[7] كلارا مورغيالداي ، تمكين المرأة: وضع المفاهيم والاستراتيجيات ، فيتوريا-غاستايز ، ٢٠٠٦ ، ص. ١٢. (Clara Murguialday, Empoderamiento de las mujeres: conceptualización y estrategias, Vitoria Gasteiz, 2006, pp. 12.)

[8] ينص البند ١٣ من إعلان بكين أن " تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم".

[9] نائلة كبير (٢٠١٢)، مصدر سُبق ذكره، ص. ٧.

[10] يشدد البند ٢٦ من إعلان بكين على " تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك توفير فرص العمل لها، والقضاء على عبء الفقر المستمر والمتزايد الواقع على المرأة من خلال معالجة الأسباب البنيوية للفقر، عن طريق إجراء تغييرات في الهياكل الاقتصادية وضمان تحقيق المساواة في وصول جميع النساء، بمن فيهم نساء المناطق الريفية، باعتبارهن من الأطراف الحيوية في عملية التنمية، إلى الموارد الإنتاجية والفرص والخدمات العامة ".

[11] هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، باختصار: التمكين الاقتصادي للمرأة، خلاصات ثيمية، هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة (UN Women, In brief: Economic empowerment of women, Thematic brief, UN Women.)

[12] يرتبط تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة بتحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان؛ الهدف ٢: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة؛ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل وتعزيز فرص التعلم للجميع ؛ الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ؛ الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المستمر والشامل والمستدام ، وكذلك العمالة المنتجة والعمل اللائق لجميع الناس ؛ الهدف ٩: بناء بنية تحتية مرنة ، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار؛ الهدف ١٠: الحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها. إليز يونغ، تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة: حقائق وحلول ودراسات حالة ودعوات إلى العمل ، موجز السياسات ، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩ (Elise Young, *Boost Women's Economic Empowerment: Facts, Solutions, Case Studies and Calls to Action*, Policy Brief, Noviembre de 2019.).

[13] نائلة كبير (٢٠١٢)، مصدر سُبق ذكره، ص. ٨.

الاعـتناء بـنفسها بـشكل فـردي. [14] تتوافق هذه المقاربة مع البعد الفردي الذي يتناسب مع النموذج الاقتصادي النيوليبرالي السائد، بدلاً من تحدي الهياكل الأبوية النيوليبرالية التي تديم وتؤدي إلى تفاقم انعدام المساواة.

نظرًا لهذا الانجراف، تطالب الناقدات النسويات بالحاجة إلى استعادة المعنى الأصلي للمصطلح، والذي يتضمن تـغييرات بـنيويـة لـتقليل الـحواجـز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمام المرأة. [15] وكما قالت ويني بيانيما، وهي ناشطة نسوية أوغندية ومديرة سابقة لمنظمة أوكسفام الدولية، "أرفض قبول فكرة أنه يمكننا ببساطة تحويل النساء إلى اقتصاد عـالـمي يستغلهن ثم الاحتفال بـه بـاعتباره تـمكينًا اقتصاديًا للمرأة". [16] لذلك فإن التمكين الاقتصادي للمرأة يتجاوز، من منظور نسوي، الاستفادة من الفرص الاقتصادية الحالية وينطوي على الاهتمام بديناميات السلطة وعدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي (عدم المساواة الجندرية) التي تنتهك حقوق المرأة، فضلاً عن معالجة أسباب عدم المساواة المنهجية هذه. في هذا السياق، طالبت ناشطات وأكاديميات بأن يُمنح مفهوم التمكين - بشكل عام - معاني تتوافق مع تطلعات أولئك الذين روجوا له. وأكدن أن المصطلح لا يكون له معنى إلا إذا طرح تحولاً اجتماعيًا يتماشى مع النسوية. المفاهيم. كما حذرت الناقدات النسويات من أن الخطاب السائد حول فكرة التمكين يميل إلى إخضاعه لتحقيق أهداف التنمية العالمية. ،هو ما بتعارض مع المطالب التي تؤكد أن تمكين المرأة له ما يبرره في حد ذاته، وأنه مسألة تتعلق بحقوق الإنسان ولا ينبغي بالضرورة ربطه بأغراض أخرى مصنفة على أنها أكثر صلة أو بعيدة المدى. [17]

تطالب الناقدات النسويات بالحاجة إلى استعادة المعنى الأصلي للمصطلح، والذي يتضمن تغييرات بنيوية لتقليل الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمام المرأة

أكدت وجهات النظر النسوية أن عدم المساواة الاقتصادية والنوع الاجتماعي مرتبطان ارتباطًا وثيقًا وسلطت الضوء أيضًا على أهمية تطبيق منظور متعدد الجوانب يعترف بأن النساء لسن مجموعة متجانسة. بعبارة أخرى، تتفاعل أوجه عدم المساواة بين الجنسين مع أشكال أخرى متعددة من عدم المساواة والتمييز على أساس العرق، والطبقة ، والعمر، من بين أمور أخرى، مما يؤدي عادةً إلى تفاقم نقاط الضعف والظلم. [18] في مواجهة النُهج السائدة التي تركز بشكل رئيسي على وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية، وتسهيل وصولها إلى العمل والتدريب والقروض؛ يدافع المنظور النسوي عن نهج شامل يهتم أيضًا بمجالات التمكين الاقتصادي للمرأة التي عادة ما تكون أقل أهمية. من بينها، نذكر الأعراف الاجتماعية والقوانين والسياسات التمييزية التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة وتعزز القوالب النمطية الجندرية؛ الحقوق الاقتصادية وحقوق العمل للمرأة التي تتيح لها الحصول على عمل لائق؛ دور المرأة في اقتصاد الرعاية؛ العلاقات المتبادلة بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ وأهمية التنظيم الجماعي للنساء للدفاع عن حقوقهن وتعزيزها. سوف نفكر في كل هذه الجوانب أدناه مسلطين الضوء على تجربة المرأة الفلسطينية وعلى بعض المبادرات التي تروج لها المنظمات النسوية الفلسطينية في هذا المجال.

---

[14] صوفي شارلييه وليزيت كوبرغس (٢٠٠٩)، مصدر سُبق ذكره، ص. ٩.

[15] أوكسفام كندا، مقاربة نسوية للتمكين الاقتصادي للمرأة ، سلسلة النسوية والسياسة الخارجية، يناير/كانون الثاني ٢٠١٩ ، ص.٥. (OXFAM Canada, *A feminist approach to women's economic empowerment*, Feminist and Foreign Policy Series, enero de 2019, p. 5.)

[16] المرجع ذاته، ص. ٤.

[17] كلارا مورغيالداي (٢٠٠٦) ، الصفحات ٣-٤؛ أوكسفام كندا (٢٠١٩) ، ص.١٠. (Clara Murguialday (2006), pp.3-4; OXFAM Canada (2019), p. 10.)

[18] نائلة كبير (٢٠١٢)، مصدر سُبق ذكره، ص. ٦، أوكسفام كندا (٢٠١٩) ، ص ١.

2. الثغرات والمعوقات: الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية وعبء الرعاية

تواجه النساء الفلسطينيات عقبات لا حصر لها في عيش حياة خالية من العنف والتمتع بالحقوق، بما في ذلك المجال الاقتصادي. يتقاطع الاحتلال الإسرائيلي المطول وسياساته في نزع الملكية والتمييز والفصل العنصري مع النظام الأبوي المهيمن في المجتمع الفلسطيني، مما يعزز هياكل التمييز والظلم التي تهدد المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية للمرأة الفلسطينية. ترسم الدراسات والتقارير الإحصائية صورة بانورامية توضيحية للثغرات الموجودة. وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، هناك فرق ملحوظ في مستويات المشاركة في القوى العاملة بين الرجال والنساء الفلسطينيين. فمشاركة الرجال أعلى بأربع مرات من مشاركة النساء. ولا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة أقل من ٢٠٪. بعد اتجاه هبوطي - من ١٧,٧٪ في عام ٢٠٥ إلى ١٦,١٪ في عام -٢٠٢٠ 19، لوحظ انتعاش طفيف في السنوات الأخيرة - بلغ ١٧٪ في عام ٢٠٢١ و ١٨,٦٪ في عام ٢٠٢٢. 20 (انظر الرسم البياني 1). وتجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات تشير إلى الاقتصاد الرسمي، لكن العديد من النساء الفلسطينيات يعملن في القطاع غير الرسمي، في مجالات مثل الزراعة أو الأعمال التجارية العائلية. وبالتالي ، فإن معظمهن غير مسجلين كجزء من القوى العاملة. تشير التقديرات إلى أن مشاركة المرأة في الاقتصاد غير الرسمي هي بحوالي ٢٥٪ - ٣٥٪. 21 ووفقًا لتقديرات المؤسسات الرسمية، فإن ٢٥٪ من النساء العاملات في القطاع الخاص يعملن بدون عقد عمل وحوالي ٣٠٪ يجنين أقل من الحد الأدنى للأجور. وفيما يتعلق بمستويات البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة، فقد كان معدل البطالة بين النساء في ٢٠٢٢ ضعف معدل بطالة الرجال: ٤٠٪ مقابل ٢٠٪. 22

الشكل ١:
مبادئ المقاربة النسوية للتمكين الاقتصادي للمرأة

إن النهج النسوي للتمكين الاقتصادي للمرأة الذي يتطلب تصميم وتنفيذ السياسات والمشاريع يجب أن:

- يعالج الأسباب البنيوية والاجتماعية لعدم المساواة الاقتصادية والجندرية من منظور شامل.
- يرى التمكين الاقتصادي للمرأة كغاية في حد ذاته، من منظور قائم على الكرامة وحقوق الإنسان.
- يدعم قدرة المرأة وصنعها للقرار.
- يعزز ويستثمر في التنظيم الجماعي النسوي.
- يدمج التحليل التقاطعي.
- يضمن جمع البيانات والمساءلة.

المصدر: أوكسفام ، مقاربة نسوية للتمكين الاقتصادي للمرأة ، ٢٠١٩.

تتضح التحديات التي تواجه المساواة بين الجنسين عندما يتم النظر في البيانات الواردة في المجالات الأخرى. إذ تمثل النساء الفلسطينيات ٤٧٪ من إجمالي عدد العاملين في الخدمة العامة - بشكل رئيسي في قطاعي الصحة والتعليم -، لكن الاختلافات كبيرة عندما يتعلق الأمر بتحليل من يشغل مناصب قيادية. حيث تبلغ نسبة النساء ١٤٪ فقط مقابل ٨٦٪ من الرجال من بين من يشغلون مناصب إدارية عامة أو مناصب عليا. 23 وبالمثل، يجب الإشارة إلى أن المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية منخفضة على الرغم من التقدم في مستويات التعليم والتدريب. فعلى سبيل المثال، كان معدل البطالة في فئة الشباب بين ١٩ و٢٩ عامًا الحاصلين على تعليم عالٍ ٥٣٪ ، لكنه كان أعلى

19 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، ص ٤٣.

20 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المساواة بين الجنسين اليوم من أجل غد مستدام، (اونلاين، ٨ مارس/آذار ٢٠٢٢، و نتائج مسح القوى العاملة في فلسطين، ١٥ فبراير/شباط ٢٠٢٣.

21 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢١) مصدر سبق ذكره، ص ٤٤؛ مقابلة مع أمل أبو سرور، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، رام الله، ٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

22 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٣) مصدر سبق ذكره.

23 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٢) مصدر سبق ذكره.

بكثير لدى النساء (٦٦٪) منه لدى الرجال (٣٩٪). تؤكد الدراسات الإحصائية الفلسطينية الرسمية أن مشاركة القوى العاملة أعلى بين الأشخاص الحاصلين على تعليم عالٍ ١٣ عامًا من التعليم أو أكثر) وتقر بأن التعليم وحده لا يبدو أنه كافٍ لزيادة معدل مشاركة النساء. [24]

الرسم البياني ١. **مشاركة المرأة والرجل في القوى العاملة في فلسطين**

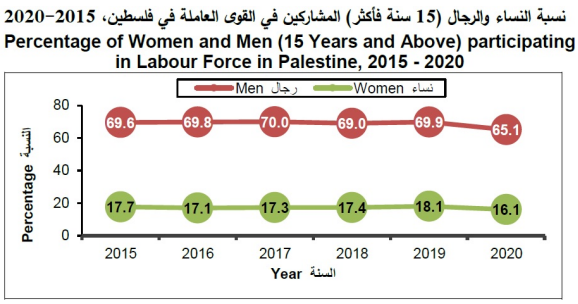

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، النساء والرجال في فلسطين. قضايا وإحصاءات ، أكتوبر ٢٠٢١، المساواة الجندرية اليوم من أجل غدٍ مستدام، ٨ آذار/مارس ٢٠٢٢ ونتائج مسح القوى العاملة، ٢٠٢٢، ١٥ فبراير/شباط ٢٠٢٣.

إن الفرص المتاحة للمرأة الفلسطينية في مجالات العمل والاقتصاد مشروطة بالعقبات والتبعات الناجمة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي وأيضًا بثقل الأعراف الاجتماعية والمفاهيم التقليدية السائدة في المجتمع الفلسطيني حول الدور الذي يجب أن تلعبه المرأة فيما يتعلق بتقسيم العمل ومهام رعاية الأسرة والمنزل. وجدت بعض دراسات الرأي أن الغالبية العظمى من الرجال الفلسطينيين (٨٠٪) ، ولكن أيضًا نسبة كبيرة من النساء الفلسطينيات (٦٠٪) يعتبرون أن الدور الأكثر أهمية للمرأة هو الرعاية المنزلية. [25] إن اعتبار العمل المنزلي والرعاية من مسؤولية المرأة يؤثر على مشاركتها في الأنشطة التي تتيح لها إدرار الدخل. كشفت الأبحاث الحديثة حول اقتصاد الرعاية عن وجود فجوات واسعة في هذا المجال ، مما يحد من فرص التنمية الاقتصادية للمرأة. من منظور نسوي، من الأهمية بمكان أخذ هذا المتغير في الاعتبار لأن مقدار الوقت المخصص لعمل الرعاية يرتبط سلبًا بمشاركة المرأة في سوق العمل [26]. في الواقع ، تشير الدراسات إلى أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر هي العقبة الرئيسية أمام المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في سوق العمل ، وقد أشارت أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد إلى الحاجة إلى الاعتراف بقيمتها. [27]

إن الفرص المتاحة للمرأة الفلسطينية في مجالات العمل والاقتصاد مشروطة بالعقبات والتبعات الناجمة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي وأيضًا بثقل الأعراف الاجتماعية

وتجدر الإشارة إلى أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر هي عمل غير معترف به كثيرًا ويتم التقليل من قيمته وهو العمل الذي تقوم به النساء بشكل رئيسي

[24] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢١) مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

[25] إيلين كتاب وبريان هيلمان، فهم الذكورة. المسح الدولي للرجال والمساواة بين الجنسين - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (IMAGES MENA) - فلسطين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت وبروموندو ، ٢٠١٧. (Eileen Kuttab y Brian Heilman, *Understanding Masculinities. International Men and Gender Equality Survey – Middle East and North Africa (IMAGES MENA)- Palestine*, UN Women, Institute of Women's Studies Birzeit University y PROMUNDO, 2017).

[26] منظمة العمل الدولية ، أعمال الرعاية ووظائف الرعاية من أجل مستقبل العمل اللائق ، جنيف: منظمة العمل الدولية ، ٢٠١٨. (International Labour Organization, *Care Work and Care Jobs for the Future of Decent Work*, Ginebra: OIT, 2018).

[27] في إطار الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، يشير الهدف ٥.٤ إلى الحاجة إلى الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية.

والذي يشمل الأعمال المنزلية - التنظيف والطبخ - ورعاية الأشخاص - وخاصة القصر وكبار السن - التي يتم تنفيذها في المنازل والمجتمعات. على الرغم من المحاولات التي بُذلت لتحديد قيمة أعمال الرعاية [28]، إلا أن التحليلات تُبين أن الأرقام تفشل في قياس المساهمة الحقيقية لهذا العمل في المجالات النفسية والعاطفية والتعليمية للأسر، وبالتالي، في المجتمعات والبلدان. [29] على المستوى العالمي، تؤكد بيانات منظمة العمل الدولية أن النساء يتحملن عبئًا أكبر من الأعمال المنزلية ومهام الرعاية، يتضاعف بمقدار ٢.٥ عن الوقت الذي يقضيه الرجال في هذه الأعمال. في بلدان المنطقة العربية، الفجوة بين الجنسين في العمل في مجال الرعاية هي الأوسع في العالم. في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، تبلغ نسبة التكريس لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بين النساء والرجال ١:٧. [30] وفقًا لدراسة أجراها مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (AWRAD) والتحالف من أجل التضامن (APS)، بلغ تكريس النساء الفلسطينيات للعمل في مجال الرعاية غير مدفوعة الأجر ٦,٧ ساعة يوميًا في عام ٢٠٢١. وقد زاد هذا الرقم مقارنةً بدراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول استخدام الوقت. في ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث تم حساب ٥ ساعات في اليوم. تُعزى الزيادة جزئياً إلى الأعباء الإضافية الناجمة عن تأثير كوفيد-١٩. وفي حالة الرجال من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فإن انخراطهم في أعمال الرعاية ارتفع من ٤٣ دقيقة إلى ١,٦ساعة في اليوم.

وجدت هذه الدراسة نفسها أن الرجال أبلغوا عن إجمالي ٦,٢ساعة من العمل الرسمي يوميًا ، مقارنة بـ٣,٠٧ ساعة للنساء. من ناحية أخرى، شاركت النساء في الغالب في الأنشطة التي تدر دخلاً غير رسمي ، بمعدل يومي يُقدر بـ ٢,٩ ساعة من المهام في التعاونيات، والمنتجات المنزلية أو في مزارع الثروة الحيوانية / الزراعية الخاصة بأسرهن، مقارنة بمتوسط ١,٤٦ ساعة في اليوم. في حالة الرجال. مع الأخذ في الاعتبار العلاقة بين الوظائف بجميع أنواعها (الرسمية ، غير الرسمية والرعاية)، وجدت دراسة أوراد والتحالف من أجل التضامن أن النساء الفلسطينيات يعملن ساعات أكثر بكثير من الرجال ، بنسبة ١:١,٤ ؛ وأن أكثر من ٥٣٪ من العمل الذي تقوم به المرأة هو غير مأجور. [31] وتجدر الإشارة إلى أن ديناميكيات العمل في مجال الرعاية في حالة فلسطين تتأثر بكل من النظام الأبوي وتأثير سياسات الاحتلال، التي جعلت العديد من النساء الفلسطينيات مقدمات رعاية وحيدات لأسرهن بسبب وفاة أو إصابة أزواجهن بجروح، أو لأن أزواجهن أسرى في السجون الإسرائيلية. [32]

3. تحدي الأعراف الاجتماعية والمراجع الجديدة

تذكر التحليلات النسوية أنه فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، فإن الأعراف الاجتماعية هي من يحدد المساحات الاقتصادية التي يشغلها الرجال والنساء بناءً على ما يعتبر مناسبًا لنوعهم الاجتماعي. هذه القواعد تخلق تحيزًا ضد المرأة وتحد من مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية، وتؤثر أيضًا على ما يُعتبر عملاً والقيمة المسندة إليه. تُظهر تجارب المنظمات الفلسطينية التي تروج للأنشطة التدريبية والتمكين الاقتصادي للمرأة التحديات المتعددة عندما يتعلق الأمر بتحدي هذه المعايير الاجتماعية. وعادة ما

---

[28] في عام ٢٠١٠ ، قدرت دراسة للأمم المتحدة أن القيمة النقدية للعمل غير المأجور الذي تؤديه المرأة تمثل ما بين ١٠ و ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

[29] نادر سعيد فقهاء ومريم البرغوثي، تشخيص جندري للعمل في اقتصاد الرعاية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن ، التحالف من أجل التضامن وأوراد (مركز العالم العربي للبحوث والتنمية)، ٢٠٢٢ ، ص ٢١. (Nader Said-Foqahaa y Mariam Barghouti, Diagnóstico de genero del Trabajo de Economía de los cuidados en el Territorio Palestino Ocupado y Jordania, Alianza por la Solidaridad y AWRAD, 2022, p.21.)

[30] نادر سعيد فقهاء ومريم البرغوثي (٢٠٢٢)، ص. ٢٢.

[31] المرجع ذاته، ص. ٦.

[32] المرجع ذاته، ص. ٢٣.

تصطدم هذه المبادرات بمقاومة مرتبطة بفكرة أن حق العمل هو حق للرجال أكثر من كونه حقاً من حقوق الإنسان.[33] وبالتصور الذي يرى بأن النساء يجب أن يركزن على المهام الإنجابية بدلاً من المهام الإنتاجية؛ فضلاً عن الممارسات التمييزية لأن أرباب العمل يتوقعون أن النساء يواجهن مشاكل أكثر في المواءمة بين العمل والمنزل؛ والنقد و/ أو إجراءات منع من قبل الأسرة و/ أو البيئة المجتمعية بسبب الانتهاك المزعوم لبعض السلوكيات المتوقعة من النساء والمتعلقة بمسؤوليات رعاية الأطفال، أو العمل في بيئات مختلطة، أو تنقل النساء بمفردهن خارج المنزل و/ أو منطقة الإقامة؛ والمخاوف من وصول المرأة إلى أنشطة عمل في مجالات تُعتبر ذكورية بحتة. (انظر/ي الشكل ٢: تمكين خريجي الجامعات الشباب في نابلس).

تستخدم المنظمات التي تروج للتمكين الاقتصادي أطر التدريب لنشر المعلومات حول حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وبالتالي تعزيز وعي المرأة. في مواجهة العقبات والظروف، تختار بعض الكيانات الترويج لمبادرات لا تولد الكثير من المقاومة، خاصة في البيئات شديدة المحافظة والمقيدة. يقدم هذا النهج بديلاً للنساء اللائي يجدن أنفسهن في حالات ضعف خاص وحتى في عزلة اجتماعية. وهكذا، على سبيل المثال، روجت منظمة يالو لمشروع يستهدف بشكل خاص النساء المطلقات أو العازبات اللائي ما زلن يعشن مع آبائهن حتى يتمكن من العمل في مراكز إطعام صحية في مدارس نابلس، مما أتاح لهن الفرصة للتواصل مع نساء أخريات. في حالات أخرى، يتم الترويج للأنشطة التي تسمح للمرأة بالعمل من منزلها، على الأقل في البداية. غالبًا ما تشارك المنظمات في مهام شاقة لرفع مستوى الوعي بين أفراد المجتمع ، كما تشهد شجون صيام من مركز عسكر للنساء في مخيم عسكر للاجئين (نابلس): "لقد استغرقنا ثلاث سنوات لإقناع رجل لم يسمح ثلاث من شقيقاته العازبات بمغادرة المنزل وهن حقيقةً " كبيرات" بالسن٤٠] "-٥٠ سنة.[هن الآن يتلقين التدريب في مركزنا ولديهن دخل خاص بهن."

تسعى المنظمات النسوية الفلسطينية لإحداث تغييرات في الأعراف والبُنى الاجتماعية التي تحافظ على المواقف التمييزية، بما في ذلك مختلف الجهات الفاعلة، والرجال ، على افتراض أنه لتغيير العقليات لا يمكن العمل مع النساء فقط. وهكذا، على سبيل المثال، يقوم مركز الدراسات النسوية بأنشطة توعية بشأن حقوق المرأة وأهمية التمكين الاقتصادي؛ وهو يعمل من خلال الدعوة على المستوى المؤسساتي - كمجلس مدينة نابلس مثلاً - لتعميم منظور النوع الاجتماعي والتدخل أيضًا في المجال التعليمي، من خلال مقترحات لمراجعة أدوار الجنسين المتوقعة في هذه الأماكن. تعمل كيانات مثل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) أيضًا في العديد من مساحات المناصرة وتعمل على تعزيز أنشطة التوعية، خاصة مع الشباب. في هذا المجال، تعمل مع متطوعين حديثي التخرج لرفع مستوى الوعي حول حقوق الإنسان للمرأة وأيضًا مع مجموعات من المهنيين (محاور مهنية) - مثل الصحفيين والمحامين - لإشراكهم في الخطاب النسوي ومنحهم إرشادات لدمج نهج واعٍ بالتمييز بين الجنسين في مجالات عملهم.

تسعى المنظمات النسوية الفلسطينية لإحداث تغييرات في البُنى والأعراف الاجتماعية التي تحافظ على المواقف التمييزية، بما في ذلك مختلف الجهات الفاعلة، والرجال، على افتراض أنه لتغيير العقليات لا يمكن العمل مع النساء فقط.

يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يتحدى ويؤثر في الأعراف القائمة وأدوار الجنسين فحسب، بل يُسهل أيضًا إنشاء مراجع جديدة" .عندما تشعر المرأة بالتمكين، يمكنها أيضًا أن تصبح مثالاً يُحتذى به للنساء الأخريات في مجتمعها المحلي وإحداث تغييرات على المستوى الاجتماعي"، كما تشير أمل أبو سرور، من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ضاربةً مثالاً النساء اللواتي يروّجن لمشاريع أو أعمال" :هذا لا يساهم فقط في المجال الاقتصادي، ولكن أيضًا في تغيير المفاهيم تجاه المرأة، وتحدي الصور النمطية

[33] تنص المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي: ١) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة ومرضية كما أن له حق الحماية من البطالة. ٢) لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل. ٣) لكل شخص يعمل الحق في أجر عادل ومرضي يضمن له ولأسرته عيشًا يتماشى مع كرامة الإنسان ويستكمل ، إذا لزم الأمر ، بأية وسيلة أخرى للحماية الاجتماعية ؛٤) لكل فرد الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها للدفاع عن مصالحه.

التي لا ترى أن النساء يتمتعن بالشجاعة أو القدرات لبدء أعمالهن التجارية الخاصة. لأن كونك سيدة أعمال يعني أن تكوني على اتصال مع رجال آخرين، والسفر، والمشاركة في الأنشطة التجارية، وقضاء معظم الوقت في المجال العام، وبالتالي، هو أمرٌ مضاد للمعتقدات التي مفادها أن المرأة يجب أن تُحصر في المجال الخاص". [34] في السياق ذاته، تسلط أبو سرور الضوء على العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة ودورها الأكبر في صنع القرار في المجال العام" :ستكون النساء المتمكنات اقتصاديًا أكثر قدرة على المشاركة في عمليات صنع القرار، ليس فقط على مستوى الأسرة، بل أيضًا في المجتمع وعلى المستوى الوطني والحكومي. إذا فكرنا في النساء اللواتي يرغبن في الانضمام إلى الأحزاب السياسية والمنافسة في الانتخابات، فإنه كلما زاد تمكين النساء اقتصاديًا فأنهن سيكونون أكثر قدرة على المشاركة ".

الشكل ٢. **تمكين الخريجات الجامعيات الشابات في نابلس**

يعمل مركز الدراسات النسوية (WSC) منذ عام ١٩٨٩ لتعزيز تمكين المرأة الفلسطينية والتفكير النقدي النسوي في الدفاع عن حقوق المرأة. في إطار رسالته لتعزيز المساواة بين الجنسين ، قام مركز الدراسات النسوية بتطوير العديد من المبادرات الهادفة إلى تحسين الاستقلال الاقتصادي للمرأة الفلسطينية انطلاقاً من قناعته بأنه أحد أهم العوامل في تحسين نوعية حياتها ،حياة أقاربها. وتعزيز مشاركتها في صنع القرار وتحسين المساواة والكرامة للمرأة وتقليص الفجوات بين الجنسين. منذ عام ٢٠١٨ ، ركز أحد برامجه على تعزيز قدرات خريجات مؤسسات التعليم العالي لتسهيل دخولهن إلى سوق العمل في نابلس. إلى جانب الصعوبات والفجوات الموجودة بشكل عام بين طلاب الجامعات الفلسطينية للحصول على وظيفة، نشأ المشروع من تشخيص محدد لمركز دراسات المرأة اتضح من خلاله كيف يفرض ثقل الاحتلال والأعراف الاجتماعية الأبوية السائدة قيودًا إضافية على المرأة.

أبرز التحليل السابق لمركز دراسات المرأة عدة قضايا: ١) زيادة كبيرة في عدد الخريجين دون زيادة موازية في فرص سوق العمل. ٢) يختار عدد كبير من النساء الدراسة في مؤسسة تعتبر أكثر "قبولاً" لأسرهن لأسباب اقتصادية واجتماعية، على الرغم من أنه يُنظر إليها على أنها أقل جودة مقارنة بمراكز التعليم العالي الأخرى ؛ ٣) الشابات، وخاصة من المناطق الريفية، يرين أن حريتهن في التنقل مقيدة بالقيود الاجتماعية، مما يحد من بحثهن عن فرص العمل في الأماكن القريبة من سكنهن (على عكس الرجال) ؛ ٤) إن غالبية النساء الفلسطينيات متعلمات ليصبحن "ربات منزل" ويركزن على دور اجتماعي إنجابي بدلاً من دور إنتاجي، مما يؤثر على المجتمع لإدراك المهنة على أنها حق ذكوري وليس حقًا إنسانيًا. ٥) يفضل العديد من رجال الأعمال، وخاصة في القطاع الخاص، توظيف الرجال على افتراض أن المرأة ستواجه المزيد من مشاكل المواءمة بين العمل والمنزل ؛ ٦) يُنظر إلى بعض أنشطة العمل على أنها ذكورية مما يقيد في الواقع إمكانيات تدريب وتوظيف النساء في المجالات المقبولة اجتماعياً وفقاً للقوالب ال نمطية.

لمواجهة هذا الواقع ، وضع مركز الدراسات النسوية خطة محددة للخريجات من التعليم العالي، بهدف تحسين مهاراتهن وكفاءاتهن وثقتهن للمشاركة في سوق العمل وتسهيل دمجهم من خلال التدريب الداخلي المدفوع الأجر الذي يموله المركز بشكل جزئي. أعطى البرنامج الأولوية للنساء العاطلات عن العمل الحاصلات على تدريب في العلوم الاجتماعية أو المجالات المماثلة وللنساء في حالة هشاشة خاصة (الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، واللاجئات - اللواتي يعانين من معدلات بطالة أعلى - ويرافقهن أكثر من ثلاثة أشخاص تقع إعالتهم على عاتقهن، أو أرامل، أو مصابات ، أو معتقلات سابقات، من بين معايير أخرى). وقد سجل البرنامج مستويات عالية جدًا من التوظيف. منذ عام ٢٠١٨ ، شاركت ١١٤ امرأة فلسطينية في التدريب، ١٠٦ منهن أي ٩٣٪ وجدن>،معظمهن، لاحقًا عملاً بدوام كامل، على الرغم من أن بعض الحالات وجدت عملاً بدوام جزئي.

[34] مقابلة مع أمل أبو سرور، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي،. رام الله، ٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

تؤكد شهادات المشاركات في برنامج مركز الدراسات النسوية للتمكين تشخيص العوائق القائمة، ولكنها تظهر أيضًا تصميم واستمرار النساء الفلسطينيات في التغلب على العقبات، والتدريب والوصول إلى سوق العمل.* على الرغم من أن الكثيرات تلقين دعم عائلاتهن، إلا أن أخريات اضطررن إلى إقناع من حولهن برغبتهن وقدراتهن على الاستمرار في الحصول على شهادة جامعية و/أو اضطررن إلى تحدي أحكام وانتقادات من مجتمعاتهن. تشير الشكوك المجتمعية إلى أمورٍ ترتبط بالنوع الاجتماعي، بسبب الانتهاكات المزعومة للأدوار المتوقعة من حيث الرعاية - كالانتقاد لترك الأطفال في المنزل أثناء العمل - أو لتجاوز الأعراف التقليدية - فكرة أن المرأة لا تستطيع العمل مع الرجل أو أنه لا يمكنها السفر بمفردها. كما تؤكد تجارب المشاركات في البرنامج والنساء المحيطات بهن أن التحديات لا تنتهي بالحصول على عمل. إذ يتمثل استمرار التحدي بالحصول على وظائف مستقرة بأجور لائقة، لأنه في كثير من الحالات تكون الظروف محفوفة بالمخاطر و/أو غير مستقرة (كالرواتب التي تقل عن الحد الأدنى للأجور، والعقود التي يتم تجديدها باستمرار أو التي يتم إنهاؤها عند استحقاق التثبيت في العمل). يتمثل التحدي أيضًا في القضاء على الممارسات السيئة من قبل أرباب العمل (التحيز الجنسي في مقابلات العمل، والسياسات التي تضر بالمرأة الحامل، والتحرش في مكان العمل، والمحسوبية في القطاعين العام والخاص) وفي نشر خدمات يسهل الوصول إليها لصالح المواءمة بين العمل والمنزل (كمراكز الرعاية النهارية). يضاف إلى ذلك الشروط التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي وسياسات العزل التي يمارسها. تشير النساء الفلسطينيات اللواتي يعشن في ضواحي مدينة نابلس وفي المناطق القريبة من المستوطنات الإسرائيلية إلى الصعوبات وعدم اليقين عند التنقل من وإلى وظائفهن في مواجهة الحواجز العسكرية والطرق المقطوعة والتهديدات والترهيب الممارس من قبل المستوطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن النهج النسوي لمركز دراسات المرأة يعني المراهنة على عملية مرافقة مستقرة ومستمرة، على افتراض أنه لن يكون لدى جميع المشاركات في البرنامج إمكانية الحصول على وظيفة بعد الانتهاء من التدريب. أولئك اللواتي لا يستطعن العثور على عمل يشاركن في أنشطة لرفع مستوى الوعي في المجتمع حول القضايا المتعلقة بحقوق المرأة، والقضاء على العنف الذكوري وأهمية الاستقلال الاقتصادي. تتلقى جميع النساء اللواتي يشاركن في برنامج مركز الدراسات النسوية تدريباً خاصاً على الوقاية والتعامل مع العنف الذكوري، إذ أن أوضاع العمل التي يظهر فيها ويتطور هذا النوع من العنف هي أماكن يمكن فيها توقع الحالات ومراقبتها. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه تم ضم إحدى خريجات هذه المبادرة إلى فريق مركز الدراسات النسوية بشكلٍ دائم.

* مقابلة جماعية مع خمسة مشاركات في برنامج مركز الدراسات النسوية (إصدار ٢٠٢١-٢٢)، وجميعهن تقل أعمارهم عن 30 عامًا ويعملن بعد إكمال دورة تدريبية واحدة أو دورتين. نابلس ، ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

الشهادات

> نصحني زوجي بترك وظيفتي لأنني لا أتقاضى أجرًا كبيرًا. لكنني أستمر لأن الأمر لا يتعلق فقط بالمال، أنا أيضًا أقوم ببناء مسيرتي المهنية. (ج.)

> ليس من الضروري فقط مراعاة دعم الأسرة، ولكن أيضًا دعم المجتمع. تتلقى النساء العاملات الكثير من الانتقادات لتركهن أطفالهن وراءهن. السفر وحده يعادل ارتكاب جريمة! (...) الآن بعد أن تم تمكيني، أعلم أنني على الطريق الصحيح. (هـ.)

> الآن يمكننا الدفاع عن أنفسنا وطلب المزيد. نحن النساء نريد أن نعمل لنكون مستقلات. (هـ. هـ.)

4. التمكين الاقتصادي والعنف بين الجنسين

اهتمت دراسات مختلفة بالعلاقة المتبادلة بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والأمن الاقتصادي

للمرأة. بشكل عام، من المعروف أن النساء أكثر تعرضًا للعنف القائم على النوع الاجتماعي عندما يكون لديهن مستويات أقل من التعليم أو عندما يكونن جزءًا من مجموعات تميل إلى أن تكون مهمشة اقتصاديًا، كما هو الحال لدى النساء الريفيات أو عاملات المنازل أو المهاجرات أو منخفضات المهارة. تشير الدراسات إلى أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف من شركائهن يملن إلى يكن ممن يتم توظيفهن بدرجة أكبر في وظائف عرَضية أو بدوام جزئي ولديهن دخل يقل عن نصف دخل النساء اللواتي لا يعانين من هذا العنف. على العكس من ذلك، يُعتقد أن النساء اللواتي يتمتعن بإمكانية الوصول إلى عمل وسيطرة أكبر على دخلهن وحساباتهن المصرفية وغيرها من الخدمات المالية هن، بشكلٍ بديهي، أكثر عرضة للابتعاد عن مواقف تتم فيها الإساءة لهن، سواء في مجال علاقاتهن الشخصية أو فيما يتعلق بأرباب عملهن. [35]

وقد أولت بعض الدراسات اهتمامًا خاصًا للروابط بين مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتؤكد نتائجها على الحاجة إلى وجهات نظر معقدة وسياقية ومتقاطعة. وذلك لأن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يقلل دائمًا من مخاطر العنف ضد المرأة. يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن التمكين الاقتصادي للمرأة ينطوي على تحدي الوضع الراهن والسعي لتغيير علاقات القوة. وبالتالي، في بعض الحالات، قد يزداد الخطر إذا قرر الرجال استخدام العنف للسيطرة على الدخل الذي تجنيه النساء، كطريقة للتعبير عن إحباطهم من التغييرات في الأدوار في المنزل، أو إذا كان هناك نمو متزايد للمخاوف المجتمعية من تزايد النشاط والوضع الاقتصادي للمرأة. على العكس من ذلك، يمكن للتمكين الاقتصادي أن يقلل من خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة إذا سمح لها بزيادة قدرتها على المساومة في المنزل - بما في ذلك العلاقات بين الجنسين - إذا زاد من قدرتها على ترك العلاقات العنيفة، إذا قلل من مستويات فقر الأسرة أو إذا كان ساهم في تغيير المواقف والعلاقات الجندرية على مستوى المجتمع. [36]

تنظر العديد من المنظمات الفلسطينية للتمكين الاقتصادي للمرأة كاستراتيجية رئيسية لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي. لا سيما في سياق يتزايد فيه العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة وظهور أكبر للفاعلين الاجتماعيين بأجندات تتعارض علانية مع المساواة بين الجنسين، لا سيما بعد سياق الوباء. [37] "العلاقة بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي مهمة للغاية. نحن نعلم أن أكثر النساء ضعفاً هن النساء اللاتي لا يتمتعن باستقلال مالي ويعتمدن بالكامل على أزواجهن في إعالتهن. يمكن للمرأة المستقلة ماليًا أن تتخذ قرارًا بالخروج من دائرة العنف إذا علمت أنها ستكون قادرة على إعالة نفسها وأسرتها. نعتقد أنه كلما تم تمكين المرأة اقتصاديًا ، زادت قدرتها على الخروج من دوائر العنف." [38] بناءً على هذه القناعة، تقوم العديد من الكيانات التي تعمل من أجل حقوق المرأة الفلسطينية بالترويج لمشاريع لتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة و/ أو تعمل على تغيير الأعراف الاجتماعية والقانونية التي تحدد دخولها إلى عالم العمل والحصول على عمل لائق وتؤثر على أمنها الاقتصادي بشكل عام.

تنظر العديد من المنظمات الفلسطينية للتمكين الاقتصادي للمرأة كاستراتيجية رئيسية لمعالجة العنف القائم على النوع

تحاول بعض المبادرات بشكل خاص دعم الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. هذا هو حال البرامج التي تروج لها جمعية الدفاع عن الأسرة (FDS) في نابلس. تقدم الجمعية تدريباً مهنياً للنساء

---

[35] أوكسفام (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص. ٢٤.

[36] مارا بوليس وكريستين هيوز ، التمكين الاقتصادي للمرأة والعنف المنزلي. روابط ودروس للممارسين الذين يعملون مع مقاربات تقاطعية، سلسلة أوكسفام الدولية ، ٢٠١٥ ، ص.٥. (Mara Bolis y Christine Hughes, Women's economic empowerment and domestic violence. Links and lessons for practitioners working with intersectional approaches, OXFAM International Series, 2015, p. 5.)

[37] للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة باميلا أوروتيا، تحديات النضال النسوي في فلسطين في سياق ما بعد الجائحة، مدرسة ثقافة السلام وجمعية هيليا، يوليو/تموز ٢٠٢٢.

[38] مقابلة مع أمل أبو سرور، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، رام الله، ٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

ممن هن في أوضاع هشة، ويستهدف بشكل خاص أولئك اللواتي يواجهن العنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي نفس الوقت ، تدير خطًا ساخنًا للرعاية النفسية والاجتماعية ولتقديم مأوى مؤقت - وهو الأول من نوعه في فلسطين - للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. تقدم تجربتها مثالاً توضيحيًا للوصمة التي تحيط بهذا العنف ووزن الصور النمطية الجندرية في المجتمع الفلسطيني. فقد أقرت مشاركات في التدريبات بالتردد الذي اضطررن للتغلب عليه - ترددهن هنن أنفسهن أو تردد من حولهن - بسبب سمعة جمعية الدفاع عن الأسرة لدى بعض قطاعات المجتمع الفلسطيني، وبسبب المكان الذي يتم فيه عقد الدورات، حيث أنه نفس المبنى الذي يضم المأوى. هناك تصور - كما أشرن - بأن جمعية الدفاع عن الأسرة تحاول تمكين المرأة، ولكن "ليس بطريقة جيدة ، إنما من خلال إبعاد النساء عن القيم التقليدية للمجتمع الفلسطيني. تتعرض الجمعية لانتقادات بسبب المساعدة التي تقدمها، على سبيل المثال، للنساء المتورطات في قضايا الزنا. على الرغم من هذه الظروف، شاركت عشرات النساء في التدريب، وعلى الرغم من استمرار التحديات من حيث دمجهن في عالم العمل، يعتبر البرنامج مساحة حاسمة لزيادة احترامهن لذاتهن وثقتهن بأنفسهن. (انظر/ي الشكل ٣: احترام الذات والثقة: أهمية "القوة الذاتية").

الشكل ٣: احترام الذات والثقة: أهمية "القوة الذاتية"

تهدف جمعية الدفاع عن الأسرة، وهي منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٩٤ في نابلس، إلى حماية النساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي وأبنائهن وبناتهن، فضلاً عن زيادة الوعي بحقوق المرأة للمساهمة في القضاء على العنف الذكوري في المجتمع الفلسطيني. تقدم الجمعية منذ عام ٢٠١٥ تدريبًا مهنيًا يستهدف بشكل خاص النساء اللواتي يواجهن حالات عنف ذكوري. تغطي الدورات مواضيع مختلفة ، بما في ذلك إعداد الفيديو والتصوير وإصلاح الهواتف المحمولة والعناية الشخصية والتجميل - هذه الأخيرة معترف بها رسميًا من قبل وزارة العمل. تذكر مشاركات في هذه التدريبات التحديات التي كان عليهن التغلب عليها للمشاركة في هذه المبادرة وأثر البرنامج في زيادة ثقتهن بأنفسهن. *

اضطرت العديد منهن إلى مواجهة التردد والعقبات التي تفرضها الأسر و/ أو الأزواج المسيطرين، لعدم رغبتهم في مغادرة النساء لمنازلهن للمشاركة في هذا النشاط التدريبي. واعترفت أخريات أنهن كن في أوضاع ضعف خاص بسبب الهشاشة الاقتصادية والعنف القائمة على النوع الاجتماعي الممارس عليهن من جانب شركائهن وأقاربهن، وأنهن حاولن التغلب على المواقف الصعبة عاطفياً كسياقات الترمل والطلاق والمعارك من أجل حضانة أطفالهن والمشاكل الصحية. جزء من مخاوف البيئة المحبطة بهن - وفي بعض الحالات مخاوفهن هن أنفسهن - من المشاركة في البرنامج يتعلق بوصمة العار التي تواجهها جمعية الدفاع عن الأسرة في أوساط القطاعات المحافظة في المجتمع الفلسطيني بسبب باقي الأنشطة التي تقوم بها الجمعية لدعم الناجيات من العنف الذكوري. على الرغم من ذلك، وبعيدًا عن محتوى التدريب، فقد كان هناك إجماع بين المشاركات اللواتي تمت مقابلتهن من أجل هذا التقرير حول الأثر الإيجابي لتمكينهن من الوصول إلى هذا التدريب الذي شكل لهن مساحةً آمنة ساعدتهن في تطوير الثقة واحترام بالذات. تؤكد شهادات هؤلاء النساء - ومعظمهن ناجيات من العنف - على أهمية برنامج جمعية الدفاع عن الأسرة في تحسين صحتهن العقلية، والشعور بالاستقلالية والقدرة على التعبير عن أنفسهن والدفاع عن وجهات نظرهن. أي أن هذا التمكين، بالتالي، ينبع من بُعد "القدرة الذاتية." كما اتفقت جميعهن أيضًا على الرغبة في الحفاظ على هذه الشبكة من العلاقات بعد الانتهاء من البرنامج، وعلى نيتهن الاستمرار في هذا الفضاء إذا كانت هناك إمكانية لتلقي المزيد من التدريب.

تتمثل إحدى تحديات برنامج جمعية الدفاع عن الأسرة في الاستمرار في مرافقة طالبات التدريب المهني خلال دمجهن في سوق العمل. وفي هذا السياق تشير المشاركات في البرنامج إلى صعوبات مختلفة في الوصول إلى الوظائف بسبب استمرار الصور النمطية والسقوف الزجاجية - على سبيل المثال في مجال إصلاح الهاتف المحمول، الذكوري - أو الحاجة إلى اكتساب المزيد من الخبرة العملية أو نقص الموارد لبدء عمل تجاري بشكل فردي. إن إمكانية تطوير بعض الأنشطة الاقتصادية من خلال أشكال أكثر تعاونية ، مثل التعاونيات ، مشروطة ومحدودة في بعض الحالات لأنهن نساء يعشن بعيدًا عن بعضهن البعض ويتعين عليهن التغلب يوميًا

على القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي و/ أو تلك التي يفرضها المجتمع والتي تحد من حريتهن في الحركة.

* مقابلة جماعية مع سبعة مشاركات في الدورات الأخيرة التي قدمتها جمعية الدفاع عن الأسرة (ثلاثة من التدريب على تصفيف الشعر، واثنتان من دورة التصوير الفوتوغرافي واثنتان من دورة إصلاح الهواتف المحمولة). نابلس، ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

الشهادات

> دعمتني عائلتي، لكن زوجي حاول منعي من المشاركة، ولم يكن يريدني أن أغادر المنزل، لقد أراد أن أكون دائمًا محاطة بالعائلة. لكنني تمكنت من إقناعه من خلال توضيح أنه سيكون مفيدًا لي ولتطوري. كانت حقيقة أن التدريب مجاني نقطة أساسية. أصررت على أنه يمكن لي أن أفتح مركزًا للتجميل، مما سيجلب المزيد من المال للعائلة. وفي النهاية وافق. (ف.)

> لم ترغب عائلتي في السماح لي بمغادرة المنزل، لكنهم رأوا أن صحتي العقلية قد تحسنت عندما أتيت إلى هنا. في هذا المكان أشعر بالأمان (...) الآن قمت بإعداد مكان لتصفيف الشعر في المنزل، لكن ليس لدي زبائن حتى الآن. (مطلقة، طفلان، تناضل للحصول على الحضانة). (ز.)

> دعمتني عائلتي ، إلا أنها لم ترغب أن يعلم أحد أنني كنت أحضر الدورة في مقر جمعية الدفاع عن الأسرة بسبب الأنشطة الأخرى التي تنفذها المنظمة. فهو مكان للنساء اللواتي لديهن "مشاكل" وبالتالي خشيت عائلتي مما قد يُحكى عني. (س.)

> بعد أن أصبحت أرملة كان لدي "علاقات" مع أهل زوجي. لم أستطع الخروج، لقد كانوا يسيطرون علي تمامًا، وأرادوا إعطائي الأوامر، ولم يدعموني. كما أنهم لم يدعموني عندما كان زوجي مريضًا (...) أنا أقدر حقًا الدعم النفسي الذي تلقيته هنا. لم أكن هكذا من قبل ، لم أستطع حتى التحدث إلى أشخاص آخرين. الآن أستطيع أن أعبر عن نفسي (...) قبل هذه التجربة كنت أتحطم بسهولة، كنت أنهار. أشعر هنا أنني وجدت حياة أخرى، بيئة داعمة لم تكن لدي. (ن.)

> أقاربي مسيطرون للغاية. أنا لا أعيش في نابلس، لذلك أقول لهم فقط أنني قادمة إلى المدينة. أشعر أن هذا الموقع مكان آمن وأشعر بأنني أكثر استقلالية. (أ.)

> من قبل كنت مطيعة ولم أكن أرد أو أقول لا. الآن أشعر أنه يحق لي التكلم وإبداء رأيي. (ف.)

لا تتعرض النساء للعنف في البيئة المنزلية والأسرية فحسب، بل يتعرضن له أيضًا في رحلاتهن إلى العمل وفي مكان العمل. لهذا السبب، تعمل المنظمات الملتزمة بالدفاع عن حقوق المرأة في فلسطين أيضًا لتسليط الضوء على هذه الحقائق وإقرار تشريعات على تجرم التحرش الجنسي. تؤكد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن هذه الظاهرة يتم تجاهلها أو إنكارها بشكل اعتيادي وأن هناك القليل من المعلومات الرسمية وغير الرسمية حول أبعادها وانتشارها وآثارها النفسية والاجتماعية

والاقتصادية على المرأة.[39] أكدت دراسة حديثة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي على أهمية معالجة التحرش الجنسي في مكان العمل من منظور حقوق الإنسان والنسوية ، بناءً على مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين، لأنه ظاهرة غير مرئية.[40] تقدم شهادات الناجيات وصفًا لكيفية وجدت بعضهن أنفسهن مجبرات على رفع دعاوى قضائية، وفي حالات أخرى، على ترك وظائفهن. عدم وجود إجماع حول معنى التحرش الجنسي ونطاقه يجعل من الصعب التعامل معه على مستويات متعددة. في ضوء ذلك، تهدف التوصيات إلى العمل على مستوى المجتمع لخلق الوعي حول التحرش الجنسي كجريمة وانتهاك لحقوق المرأة وتغيير نظرة ووصمة العار للنساء اللواتي يعانين من هذه الظاهرة، بحيث لا يتم لومهن بل يتم الاعتراف بهن على أنهن ضحايا. وبالمثل ، يتم اقتراح تدابير لتسهيل الشكاوى وسلسلة من التغييرات التشريعية. وتطالب شبكة المنتدى الفلسطينية - وهي تحالف يضم 17 منظمة نسائية وحقوقية ناشطة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة - [41] طالبت، على الصعيدين المحلي والدولي، بالاعتراف بجريمة التحرش الجنسي في إطار قانوني محدد في القانون الفلسطيني، مع عقوبات واضحة ورادعة للجناة.[42] لا يتصدى قانون العقوبات الحالي المعمول به في فلسطين لجريمة التحرش بشكل مستقل، كما أن قانون العمل والقانون الذي ينظم الخدمة العامة لا يحتويان على أحكام تتعلق بهذه القضية. يؤكد محللون وناشطون فلسطينيون أنه من الضروري المضي قدمًا في قضايا مثل هذه من منظور نسوي، لأنها تحكم أيضًا التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في سوق العمل.

5. الحقوق الاقتصادية: مطالب المرأة الفلسطينية

كما تم التأكيد سابقًا، فإن التمكين الاقتصادي للمرأة، من منظور نسوي، ليس له فقط بُعد فردي، بل هو أيضًا مكون جماعي مهم. من الضروري أن ندرك ونفهم البنية السائدة التي يمارس من خلالها التمييز ضد المرأة والعمل الجماعي الضروري لتغييرها. في هذا السياق إذًا، تؤكد المدافعات عن حقوق المرأة أنه "لا يمكن التعامل مع التمكين الاقتصادي للمرأة كما لو كان صومعة لأنه يتعلق أيضًا بقدرة المرأة على الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحق في الإرث ... علينا الحديث عن تمكين المرأة من وجهة نظر شمولية ".[43] وبالتالي، لا تقتصر التحولات على التغييرات الفردية أو التغييرات في الأعراف الاجتماعية السائدة على مستوى الأسرة والمجتمع والمستوى الاجتماعي. بل هي تتطلب تغييرات على المستوى المؤسساتي والتنظيمي، ولا سيما بالنظر إلى أن النظام القانوني والقضائي الفلسطيني يحتفظ بالعديد من البنود التمييزية للمرأة السارية ولا يضمن حقوقها بشكل كامل على الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها السلطات الفلسطينية مع الأطر الدولية فيها المجال.[44]

تصر العديد من المنظمات الفلسطينية التي تدافع عن حقوق المرأة وتعززها على المطالبة بالتطبيق الفعال

---

[39] مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمنتدى، التقرير المشترك حول دولة فلسطين المقدم لفريق العمل التمهيدي للجنة سيداو ، 3 أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢ ، ص. ٥.

[40] نبيل دويكات التحرش الجنسي ضد النساء في أماكن العمل : بين غياب النص القانوني و الإنكار التقليدي كما تراه النساء : دراسة تحليلية نوعية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠٢١ (الملخص متوفر باللغة الإنجليزية).

[41] يتكون المنتدى من 17 كيانًا: مركز بيسان للبحوث والإنماء؛ جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD) ؛ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)؛ طاقم شؤون المرأة (WATC) ؛ المركز الفلسطيني للإرشاد (PCC) ؛ جمعية الدفاع عن الأسرة (FDS) ؛ مركز الدراسات النسوية (WSC) ؛ منظمة سوا اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين (YWCA) ؛ جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية (FPPA) ؛ جمعية تنمية المرأة الريفية ، مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة (PSCCW) ؛ لجان العمل الصحي (HWC) ؛ المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) ، جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة (SoHS) ؛ مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية؛ جمعية مدرسة الأمهات.

[42] مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمنتدى (٢٠٢٢)، مرجع سبق ذكره، ص. ١٤.

[43] مقابلة مع أمل أبو سرور، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.، رام الله، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

[44] مريم برغوثي (٢٠٢٠)، مرجع سبق ذكره، ص. ١٤.

لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ومواءمة الأنظمة الفلسطينية مع أحكام هذه المعاهدة الدولية. كما يصرون على منحها الاعتراف القانوني الواجب لأنه، على الرغم من حقيقة أن فلسطين انضمت إلى الاتفاقية في عام ٢٠١٤ ، إلا أن النص لم ينشر بعد في الجريدة الرسمية الفلسطينية، تمامًا كالبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) الذي التزمت به فلسطين في عام ٢٠١٩. [45] في هذا السياق، تؤكد مجموعات مثل المنتدى على الحاجة إلى اعتماد تشريعات وطنية تتضمن تعريفاً شاملاً للتمييز ضد المرأة، وتتناول الأسباب الكامنة وراء الأسباب المباشرة وغير المباشرة للتمييز الذي يؤثر على النساء، في المجالين العام والخاص. الفكرة هي أن يكون هناك قانون محدد يجرم التمييز، وهي ظاهرة متعددة المستويات تشمل الجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية. قدمت اللجنة الدولية لرصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالفعل توصيات في هذا الصدد إلى السلطات الفلسطينية في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، فقد حذرت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من الانتكاسات في هذا المجال، حيث لم يتم ملاحظة أي تقدم في الامتثال لهذه التوصيات وغيرها من توصيات لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولأن الإصدارات الأخيرة من مشاريع القوانين التي كانت قيد المناقشة لسنوات، مثل قانون حماية الأسرة، ألغت المواد المتعلقة بالتمييز ضد المرأة والعقوبات المفروضة على هذا النوع من التمييز. [46]

تؤكد مجموعات مثل المنتدى على الحاجة إلى اعتماد تشريعات وطنية تتضمن تعريفاً شاملاً للتمييز ضد المرأة، وتتناول الأسباب الكامنة وراء الأسباب المباشرة وغير المباشرة للتمييز الذي يؤثر على النساء

تسلط العاملات والناشطات الفلسطينيات الضوء على الحاجة إلى القضاء على الممارسات السيئة مثل التحيز الجنسي في المقابلات، والتحرش في مكان العمل، والمحسوبية في التوظيف والعمل على تسهيل خدمات تساعد في تحقيق المواءمة بين المنزل والعمل والامتثال لحقوق النساء

تشمل الإجراءات الجماعية التي تقوم بها النساء الفلسطينيات من أجل حقوقهن الاقتصادية مجالات أخرى. وهكذا ، على سبيل المثال، هناك لجنة من المنظمات التي تعمل على وضع حد أدنى للأجور للرجال والنساء يضمن نفس الراتب لنفس العمل. في هذا السياق، كما تتذكر المشاركات في بعض برامج التمكين التي يقوم بها مركز دراسات المرأة، فإن التحديات لا تنتهي عند الوصول إلى سوق العمل. على المستوى العام وبالنسبة للعديد من النساء الفلسطينيات على وجه الخصوص، لا يزال التحدي المتمثل في الحصول على وظائف مستقرة بأجور لائقة قائمًا، لأنه في كثير من الحالات تكون الأجور أقل من الحد الأدنى، ويتم تجديد العقود باستمرار، أو يتم إنهاؤها عندما يحين وقت جعلها عقودًا مستقرة. كما تسلط العاملات والناشطات الفلسطينيات الضوء على الحاجة إلى القضاء على الممارسات السيئة مثل التحيز الجنسي في المقابلات، والتحرش في مكان العمل، والمحسوبية في التوظيف والعمل على تسهيل خدمات تساعد في تحقيق المواءمة بين المنزل والعمل والامتثال لحقوق النساء الحوامل. [47] فيما يتعلق بهذه الأخيرة، فعلى الرغم من أن قانون العمل يعترف بسلسلة من الحقوق - إجازة لمدة عشرة أسابيع دون إمكانية قيام صاحب العمل بإلغاء العقد، ومنع توظيف النساء للقيام بعمل إضافي أثناء فترة الحمل والأشهر الستة الأولى بعد الولادة،ومنح النساء إجازة يومية من ساعة واحدة لإرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية، من

---

[45] للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة باميلا أوروتيا، تحديات النضال النسوي في فلسطين في سياق ما بعد الجائحة، مدرسة ثقافة السلام وجمعية هيليا، يوليو/تموز ٢٠٢٢.

[46] مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمنتدى (٢٠٢٢)، مرجع سبق ذكره، ص. ٣-٤.

[47] مقابلة جماعية مع خمسة مشاركين في برنامج التمكين للشباب خريجي الجامعات في مركز الدراسات النسوية ، نابلس ، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢.

بين أمور أخرى - تشير التحقيقات إلى أنه لا يوجد دليل على أن جميع الشركات تمتثل لهذه الأحكام وأنه لا توجد آليات إشراف لضمان امتثالها. [48] وهكذا، على سبيل المثال ، وفقًا للبيانات الإحصائية، في عام ٢٠٢٠، حصلت ٦٠٪ فقط من النساء الفلسطينيات الموظفات على إجازة أمومة مدفوعة الأجر. [49] في السياق ذاته، قدمت المنظمات الفلسطينية، في توصياتها إلى اللجنة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، سلسلة من الاقتراحات لتحسين مشروع قانون الخدمة العامة - التي تضم ٤٧٪ من النساء في قوتها العاملة المكونة من ٨٥٠٠٠ موظف(ة)، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم- . بهدف تحسين الاقتراح من منظور يراعي الفوارق بين الجنسين لتجنب التمييز وتعزيز مشاركة أفضل للمرأة على جميع المستويات. [50]

تعمل المنظمات النسوية الفلسطينية أيضًا على تعزيز الوعي منذ سنوات طويلة وتستمر في الضغط من أجل تغييرات تنظيمية في حالات عدم المساواة والتمييز والانتهاكات المحددة التي تؤثر على الحقوق الاقتصادية للمرأة الفلسطينية وتمكينها. في القسم السابق، تم ذكر الافتقار إلى الحماية والضمانات فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل، ولكن هناك العديد من الجوانب الأخرى. فعلى سبيل المثال، أشارت العديد من المنظمات غير الحكومية إلى أوجه القصور في الأطر القانونية التي تنظم الطلاق، مؤكدة أن المرأة تُمنح الحد الأدنى من النفقة لإعالة أبنائها وبناتها، مما يؤدي إلى حالات هشاشة وفقر واعتماد على الأقارب الذكور.[51] كما لفتت الانتباه إلى المشاكل الناشئة عن عدم وجود تنظيم للثروة التي يتم تكوينها بشكل مشترك بعد الزواج. لا توجد أحكام قانونية تسمح للمرأة المتزوجة بالمحافظة على حقها في مساهمتها في ممتلكات الأسرة وحمايته. "في معظم الأحيان، لا يُعتبر العمل المنزلي عملاً. لكن في حالة المرأة العاملة، لا يوجد شيء مكتوب بين الزوج والزوجة حول مساهمتهما في الحياة الأسرية، على سبيل المثال، إذا اشتريا عقارًا أو أرضًا أو سيارة. في كثير من الأحيان تطلب المرأة قرضًا باسمه ، ولكن في حالة الطلاق و / أو تزوج زوجها من أخرى ، فقد تُترك المرأة بلا شيء، لأنه لا يوجد شيء مسجل باسمها. ومع ذلك ، قد يُطلب منها الاستمرار في سداد الدين لأن القرض مُقتطع باسمها، حتى لو كان الرجل يعيش في العقار مع زوجته الثانية. لا يمكنك إثبات أنك قد ساهمت في شراء هذا العقار بسبب عدم وجود قانون في هذا الصدد". [52] لهذا السبب ، أدرجت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية توصية بهذا الصدد في تقريرها إلى اللجنة الدولية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) حتى يتم تنظيم هذه القضية على أساس مبادئ المساواة.[53]

في السياق ذاته، ركزت جهود أخرى أيضًا على ضمانات وصول النساء الفلسطينيات إلى الموارد والسيطرة عليها. ويقول مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في هذا الصدد "إذا أشرنا إلى الإحصائيات، فإن أقل من ٣٪ من النساء يمتلكن أراضي و ٧٪ فقط لديهن أصول/ ممتلكات منقولة. كيف يمكن للمرأة أن تقوي نفسها دون أن يكون لها أصول؟ ولذلك فهي قضية مهمة." تظهر دراسات أخرى أرقامًا مماثلة: فقط ٥٪ من النساء يمتلكن الأرض و ٧,٧٪ يمتلكن المنازل التي يعشن فيها. وفقًا لدراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي

---

[48] نادر سعيد فقهاء ومريم البرغوثي (٢٠٢٠)، مرجع سبق ذكره، ص. ١٤.

[49] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، نتائج مسح القوى العاملة للعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٣ فبراير/شباط.

[50] مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمنتدى (٢٠٢٢)، مرجع سبق ذكره، ص. ٩.

[51] مقابلة مع أمل أبو سرور، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي،. رام الله، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

[52] ذات المصدر.

[53] مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمنتدى (٢٠٢٢)، مرجع سبق ذكره، ص. ٧، والنظر أيضًا في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، حق الزوجة في الملكية المشتركة بعد الزواج في فلسطين ، رام الله ، ٢٠١٩.

والتنمية لعام ٢٠١٩، واجهت النساء الفلسطينيات مستوى مرتفعًا من القيود في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والمالية.[54] في هذا السياق، دأبت المنظمات النسوية الفلسطينية على الدفاع، على سبيل المثال، عن إنشاء قانون خاص بالميراث وحقوق المرأة، انطلاقًا من قناعتها بأن من شأنه المساهمة في التمكين الاقتصادي للمرأة ووضعها الاجتماعي والحد من العنف الاقتصادي والاجتماعي. أبرزت الأبحاث حول الميراث - التي تنظمها الشريعة بشكل رئيسي - أنه مثل حقوق المرأة الأخرى المعترف بها قانونًا، فإن هذا الحق مقيد في الممارسة في حالة المرأة من خلال الأعراف والقيود الاجتماعية التي تفرضها العادات والتقاليد. بسبب الثقافة الأبوية السائدة في المجتمع الفلسطيني، تواجه المرأة تحديات متعددة في المطالبة بممتلكاتها المستحقة بعد وفاة أحد أفراد الأسرة. في كثير من الحالات ، يؤدي الشعور بالخزي إلى منع المرأة من المطالبة بحقوقها في الميراث أو اختيار التخلي عنها. أحيانًا لأنها تريد تجنب التوترات التي تسبب الانقسامات في عائلاتها، ولكن أيضًا لأنها تخشى الهجمات التي أدت حتى إلى قتل النساء. في هذا السياق، تم شجب عدم وجود أحكام قانونية تجرم الممارسات الاحتيالية وترهيب المرأة في هذا المجال وتفرض عقوبات على الأقارب الذكور الذين يحرمون المرأة من حقوقها في الميراث. كما تم لفت الانتباه إلى العقبات التي تشكلها الإجراءات القانونية المطولة والمكلفة في القضايا المتعلقة بالميراث.[55] وبهذا الصدد، قام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بعمل مناصرة في السنوات الأخيرة من أجل إنشاء إدارة الميراث في وزارة العدل التي تتولى مهمة تنظيم هذه القضية ودعم الأشخاص، وخاصة النساء، الذين ليس لديهم موارد اقتصادية كافية لبدء العملية القانونية التي تسمح لهم بالوصول إلى الميراث. بالإضافة إلى ذلك، تم الترويج لاتخاذ تدابير تحاول تجنب التلاعب بالنساء في عملية الحداد حتى يتنازلن عن ميراثهن" .في مناسبات عديدة، يقوم أقارب ذكور بالتطرف للموضوع أثناء الحداد، وفي الأوقات التي يشعرن فيها بالحزن والضعف. يسألونهن عما إذا كن يريدن التخلي عن ميراثهن مقابل دعمهن ومرافقتهن. في السياق الأبوي وفي الوقت الذي تكون فيه المرأة قد فقدت أباها أو أحد إخوتها أو زوجها، فإن كثيرًا من المساء يقبلن بهذا الأمر ".[56] لما يقرب من عقد من الزمان، ونتيجة لضغوط المنظمات النسوية، نص تشريع على أنه لا يجوز لأي شخص أن يتنازل عن ميراث قبل ثلاثة أشهر من وفاة قريبه.[57]

دأبت المنظمات النسوية الفلسطينية على الدفاع، على سبيل المثال، عن إنشاء قانون خاص بالميراث وحقوق المرأة، انطلاقًا من قناعتها بأن من شأنه المساهمة في التمكين الاقتصادي للمرأة ووضعها الاجتماعي والحد من العنف الاقتصادي

أما فيما يتعلق بوصول المرأة إلى الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى، فرد أجرت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD) بحثًا مفيدًا بشكل خاص لتصور التبعات المشتركة للنظام الأبوي وسياسات الاحتلال والفصل العنصري والطريقة التي التي يتم فيها تعزيزها لحرمان أو انتهاك حقوق المرأة الفلسطينية. وأكدت دراسة أجرتها الجمعية ونُشرت في عام ٢٠٢٠ أن الغالبية العظمى من الأراضي والموارد الإنتاجية في أيدي الرجال. ضمن المجموعة السكانية الفلسطينية التي تمتلك أراضٍ زراعية ، فإن ٧٦,٣٪ من الأراضي مملوكة بالكامل من قبل الرجال ، و ٧,٣٪ مملوكة بشكل مشترك من قبل النساء وأزواجهن ، و ١٥٪ مملوكة من قبل الزوجات فقط ، و ١,٣٪ من قبل عضو آخر في الأسرة. تكون الفجوة بين الجنسين أكثر وضوحا إذا تم أخذ ملكية معدات زراعية آلية قيّمة (مثل الجرارات أو أنظمة الري) في الاعتبار. في هذه الحالة ، ٩٣٪ مملوكة للرجال فقط ، و ٣,٤٪ مملوكة للزوج والزوجة و ٣,٤٪ فقط للنساء. وفقًا للدراسة، أبلغت النساء عن وصول أكبر إلى

---

54 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، التقرير العالمي لمؤشر المؤسسات الاجتماعية و النوع الاجتماعي (SIGI) ٢٠١٩: تحويل التحديات إلى فرص، المؤسسات الاجتماعية والمؤشر الجندري، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس ٢٠١٩. (OECD, SIGI 2019 Global Report: Transforming challenges into opportunities, Social Institutions and Gender Index, OECD: París, 2019.)

55 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، المرأة الفلسطينية والميراث، ملخص تنفيذي، ٢٠١٤، ص. ٢.

56 مقابلة مع أمل أبو سرور، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، رام الله، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

57 ذات المصدر.

الأراضي مقارنة بالقدرة على التحكم في كيفية إدارتها. تؤكد جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية أن الاحتلال الإسرائيلي المطول جنبًا إلى جنب مع النظام الأبوي المهيمن ينتهي بإنتاج وتعزيز الهياكل التي تعيق التقدم نحو المساواة الفعالة بين الجنسين وتسلط الضوء بشكل خاص على تأثير السياسات الإسرائيلية مثل مصادرة الأراضي والسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وبناء المستوطنات ، وهي جميعها غير قانونية بموجب القانون الدولي. [58]

تعمل المنظمات النسوية مثل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية على تطوير مبادرات تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديًا لعقود من الزمن، وخاصة دعم المشاريع المدرة للدخل والتعاونيات والنقابات. وتقدم دعمًا مباشرًا لتنمية قدرات هذه المنظمات، بما في ذلك تلك التي تعمل مباشرة مع النساء في المناطق الريفية. دعم تطوير التعاونيات هو أيضًا أحد السمات المميزة لاتحاد لجان المرأة الفلسطينية - (UPWC) أحد الكيانات التي أعلنت إسرائيل أنها إرهابية في عام ٢٠٢١. يركز اتحاد لجان المرأة الفلسطينية الذي تأسس في عام ١٩٨٠، على أنشطته التمكينية الاقتصادية من خلال تشكيل تعاونيات والعمل الجماعي، منطلقًا من رؤية يعتبرونها أكثر استدامة تسعى أيضًا إلى التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة الفلسطينية. يسير العمل مع التعاونيات بالتوازي مع حملات لتشجيع شراء المنتجات المحلية ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، ومع العمل في مجالات مثل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك في النقابات، والتواصل عبر المنصات التي تسعى إلى إحراز تقدم في الحد الأدنى للأجور وحقوق العمل. [59] وكما تشير الباحثة الفلسطينية إيلين كتاب، فإن "العمل التعاوني يعرّض المرأة للحياة العامة. ويسمح للنساء بإقامة علاقات التضامن والتفاهم والتعاون والعمل المشترك لتغيير ديناميات النوع الاجتماعي في عائلاتهن؛ فضلاً عن المشاركة سياسياً في قضايا وشؤون المجتمع. إن عملية التمكين هذه هي جزء من مقاومتهن وبقائهن على قيد الحياة تحت الاحتلال، من ناحية، ولتنمية مساحاتهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى". [60]

العمل التعاوني يعرّض المرأة للحياة العامة. ويسمح للنساء بإقامة علاقات التضامن والتفاهم والتعاون والعمل المشترك لتغيير ديناميات النوع الاجتماعي في عائلاتهن؛ فضلاً عن المشاركة سياسياً في قضايا وشؤون المجتمع

6.التمكين في سياق الاحتلال والفصل العنصري؟

قدمت الأصوات الفلسطينية آراء نقدية حول تطبيق فكرة التمكين في فلسطين وأثبتت المعنى الأصلي للمفهوم - بكل ما يحمله من تحرر وتحول في الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية - لمواجهة الواقع الذي يفرضه الاحتلال وسياسات الفصل العنصري الإسرائيلي. بشكل عام، تم البحث فيما إذا قد أدرجت بعض المشاريع في فلسطين فكرة التمكين بطريقة أدواتية، كهدف إنمائي، متجاهلة أو متجنبة الحاجة إلى مواجهة النظام البنيوي للسُلطة الذي يحكم الحياة والتنمية البشرية للفلسطينيين والفلسطينيات. وبهذا المعنى، لا بد من التذكير بأن الوضع الفريد الذي تواجهه فلسطين هو نتيجة عقود من الاحتلال، وغياب دولة مستقلة حقيقية، والفصل المكاني والقيود المفروضة على التنقل، من بين عوامل أخرى، تفاقمت منذ توقيع اتفاقيات أوسلو. [61] يذكر مؤلفون مثل آدم هنية أن أحد أهم أشكال السيطرة التي تمارسها إسرائيل هو من خلال النظام الاقتصادي الذي تم تطويره في ظل الإطار الاستعماري، والذي جعل الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشدة على إسرائيل (بالإضافة إلى المساعدات الدولية). لذلك ، لا ينبغي معالجة قضايا التنمية والتمكين - وفقًا لهذه الأصوات

---

[58] جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، تقييم مُعمّق لوصول المرأة وملكيتها للأراضي والموارد الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أبريل/نيسان ٢٠٢٠. (Palestinian Working Women Society for Development (PWWSD), In-depth Assessment of Women'sAccess to and Ownership of Landand Productive Resources in the occupied Palestinian territory, abril de 2020.)

[59] مقابلة مع تحرير جابر، رام الله، ٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

[60] إيلين كتاب، "التمكين كمقاومة: تصور تمكين المرأة الفلسطينية"، التنمية ، ٢٠١٠ ، المجلد ٥٣ (٢) ، ص. ٢٥١. (Eileen Kuttab, "Empowerment as Resistance: Conceptualizing Palestinian women's empowerment", Development, 2010, Vol.53(2), p. 251.)

[61] ذات المرجع، ص. ٢٤٨.

- على أنها قضايا تكنوقراطية وغير سياسية، إنما كمجالات مرتبطة مباشرة بمقاومة تطبيع أو إضفاء الشرعية على سياسات إسرائيل النيوليبرالية (والتي ، من بين تأثيرات أخرى، زادت من عدم المساواة في المجتمع الفلسطيني). [62]

من منظور نقدي، تشكك بعض الأصوات في أن بعض المنظمات النسائية الفلسطينية "أراحت نفسها" بتبني أفكار تمكينية إصلاحية مركزةً على الفرد بدلاً من العمل على تحقيق البُعد التحويلي للتمكين. [63] أشارت إيلين كتاب إلى أن التنافس على التمويل بين الكيانات المختلفة والخوف من استمرارية مؤسساتها كان من شأنه أن يؤدي بالبعض إلى التكيف مع الاستخدام المهيمن للمفهوم على المستوى العالمي.[64] من ورقة بحثية حول معنى التمكين في فلسطين بين المنظمات النسائية ، تخلص كتاب إلى أن هناك فهمًا واضحًا للمصطلح بين المنظمات الفلسطينية واستخدامًا مرنًا للمصطلح. وتطالب هي الأكاديمية الفلسطينية بضرورة ربط التمكين بالمقاومة اليومية ضد الاحتلال وتصوره كجزء لا يتجزأ من عملية تربط المقاومة الوطنية بالاستقلال الاقتصادي والاجتماعي. وفي إشارة إلى أوجه القصور في "التمكين النيوليبرالي" ، تضيف كتّاب" :لا تريد النساء الوصول إلى الموارد فحسب، بل يرغبن في السيطرة عليها. هن لا يردن فقط المشاركة في صنع القرار من خلال نظام الحصص، بل يردن حقوقًا متساوية كمواطنين كاملين. هن لا يردن فقط العمل في أي فرصة عمل، بل يردن وظيفة لائقة. هذه هي الطريقة التي يتم بها تمكين المرأة وهذا النوع من التمكين لا يمكن أن يحدث في ظل الاحتلال الاستعماري أو السيطرة الأبوية ".

أفكـــار ختاميـــة

تواجه المرأة الفلسطينية سلسلة من الظلم والتمييز وعدم المساواة نتيجة سياسات الاحتلال والفصل العنصري التي تفرضها إسرائيل والبنية الأبوية المهيمنة في المجتمع الفلسطيني، مع آثار واضحة أيضًا في المجال الاقتصادي. في مواجهة هذا الواقع، تعتبر مبادرات التمكين الاقتصادي من منظور نسوي ذات صلة بشكل خاص بتعزيز التحولات العميقة، التي تسلط الضوء على ديناميكيات القوة وعدم المساواة بين الجنسين التي تنتهك حقوق المرأة. من وجهات نظر مختلفة ومع تأكيدات متفاوتة وفقًا لمجالات عملها، تعمل العديد من المنظمات الفلسطينية على الترويج لمبادرات تسعى إلى تعزيز التمكين الاقتصادي النسوي. يُظهر عملها التزامًا يتجاوز تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة. كما يتضح من بعض التجارب التي تم تحليلها، هناك دعوة وقناعة عميقة حول الحاجة إلى زيادة الوعي بحقوق المرأة، وتحويل الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية التي تؤثر على استقلال المرأة الاقتصادي وتؤثر عليه، والتصدي للتحديات الناجمة عن العنف القائمة على الن،ع الاجتماعي من خلال التمكين الاقتصادي. تتضح أيضًا أهمية العمل الجماعي لتعزيز التغييرات المؤسسية والتنظيمية لتجنب التمييز وتعزيز العمل اللائق وضمان الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، من بين قضايا أخرى. تؤكد شهادة المشاركين في مبادرات التمكين الاقتصادي على أهمية تصورها كعملية طويلة المدى وأهمية وترابط بعدها الثلاثي: زيادة احترام الذات والثقة على المستوى الشخصي؛ الوصول إلى الموارد المادية والبشرية والاجتماعية التي تحكم قدرة المرأة على التحكم في الجوانب الرئيسية في حياتها؛ والعمل الجماعي لمواجهة التمييز البنيوي والمؤسساتي. إن التمكين الاقتصادي النسوي للمرأة الفلسطينية يساهم بالتالي في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والهيمنة الأبوية السائدة في المجتمع الفلسطيني الحالي.

---

[62] آدم هنية ، التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد ٤٥ رقم ٤ صيف ٢٠١٦، ص ٣٢-٤٧.

[63] إيلين كتاب (٢٠١٠)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٤٧.

[64] ذات المرجع، ص. ٢٥١.